الاستنكار. فعلى أثر اصداره، صرّح مدير مكتب الاعلام، حسن عبدالرحمن، بأن الخطوة الاميركية هي تجسيد لـ «موقف الولايات المتحدة الذي هو، في الواقع، الموقف الحالي لاسرائيل» (**الشرق الاوسط**، ١٧/٩/١٩٨٧)، وهي «تعبير عن سياسة اميركية معادية للشعب الفلسطيني ولـ م.ت.ف. ودليل على عدم جدّية واشنطن في عملية السلام، لأنه لا يعقل ان تدعي الولايات المتحدة بأنها تعمل، بصدق، لتحقيق السلام عندما تغلق، في الوقت ذاته، النافذة الصغيرة التي كانت مفتوحة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية» (**القبس**، ١٧/٩/١٩٨٧).

كذلك استنكر عدد من الدبلوماسيين العرب القرار ووصفوه بأنه «استجابة من الكونغرس والبيت الابيض لحملات صهيونية معادية للعرب» ورضوخ للمطالب الاسرائيلية (**الشرق الاوسط**، ١٧/٩/١٩٨٧). وشُكّلت لجنة من خمس سفراء عرب كُلّفت بمتابعة الموضوع، فاجتمعت مع مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، وابلغت اليه اعتراضها على القرار لكونه «يمثّل خطوة الى وراء، ويزيد من الانحياز الاميركي الى اسرائيل» (**الاهرام**، ١٧/٩/١٩٨٧).

وأعربت صحيفة «الواشنطن بوست» عن وجهة نظرها في هذا الموضوع، فرأت في قرار الحكومة الاميركية «هجوماً فاضحاً على حرية التعبير»، وأسفت لأن عدداً من اعضاء الكونغرس وقّعوا عليه (**الشرق الاوسط**، ٢٣/٩/١٩٨٧).

الاتحاد الاميركي للحريات المدنية رأى في التصرف الاميركي «محاولة من الحكومة لاسكات التعبير الحرّ»، وأعلن، في بيان اصدره، انه سوف يتحدى القرار وسوف يمثّل مدير المكتب في خوض حرب ضد أمر الخارجية الاميركية. وفي السياق ذاته، عقد المدير التنفيذي للمعهد العربي - الاميركي، جيمس زغبي، مؤتمراً صحافياً، قال فيه «ان الادارة الاميركية يجب ان تدرك ان اتخاذ خطوات لقطع الحوار أمر غير مقبول»، وان القرار «جعلنا ندرك مدى غباء السياسة الاميركية» (**القبس**، ٨/١٠/١٩٨٧).

واعتبر رئيس اللجنة العربية - الاميركية لمكافحة التمييز عضو مجلس الشيوخ السابق، جميس أبو رزق، الاجراء الاميركي «انتهاكاً صارخاً للدستور»، اذ انه «لا يمكن لأحد ان يمنع مواطني هذه البلاد من نشر المعلومات والتعبير عن آرائهم». وأعلن ابو رزق، باعتباره أحد المحامين الذين سوف يتولون الدفاع عن المكتب، عن تحديه للقرار الذي «هو، في الواقع، قرار غبيّ، لأنه من المستحيل الدفاع عنه قانونياً»، وقال: «اذا سمح للقضاء بأن يقوم بواجبه دون ضغوط سياسية، فاننا سنربح الدعوى...» (**المصدر نفسه**، ١٧/٩/١٩٨٧).

وفي المضمار ذاته، اصدرت دول عدم الانحياز بياناً رسمياً استنكرت فيه الخطوة الاميركية واعتبرتها «محاولة اعتداء تستهدف اعاقة سبيل م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» و «انكار للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني من قبل الادارة الاميركية» (**الشرق الاوسط**، ١٩/١٠/١٩٨٧).

مشروع الـ «الصفقة المتكاملة»

ومنذ التدبير الاميركي آنف الذكر، الذي اعتبر رضوخاً تاماً للمشيئة الصهيونية وعلامة مشينة في سجل دولة عظمى، وتصعيداً في نهج العداء الذي تمارسه هذه الدولة تجاه الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني، تمضي ادارة الرئيس ريغان، وهي على وشك الرحيل، في سياستها العرجاء، واظهار «بالغ الودّ» لحليفها اسرائيل، وتقديم كل سبل الدعم التي قد يستفيد من ورائها، أيضاً، اولئك المسؤولون في الادارة الحالية الذين يصبون الى احتلال موقع الرئاسة آجلاً.

ومن بين هؤلاء، ربما يكون وزير الخارجية الحالي جورج شولتس. فشولتس الذي جاء الى الخارجية بمواكبة حملة معارضة اسرائيلية قوية ضده، باعتباره «صديقاً» للعرب، ها هو يكاد يرحل مع الادارة الراحلة وقد حاز على لقب «أعزّ صديق لاسرائيل»، على حدّ تعبير الـ «جويش كرونيكل» الناطقة بلسان يهود بريطانيا (٢/١٠/١٩٨٧، وولف بليتزر، ص ٥). فهو يبدو في المرتبة ذاتها التي كان تبوّأها، في هذا المجال، زميله سيىء الصيت هنري كيسنجر؛ اذ لعبت مواقفه المتشددة ادواراً حاسمة في افشال المواقف التي كانت توصف بـ «المرونة» داخل الادارة الاميركية، وفي ابقاء النهج السياسي الاميركي في حال من التطابق مع